الفصل الثالث

مقولات الفكر الاجتماعي حول طبيعة الدولة

تمهيد

يعد استعراض المقولات التي تتبناها كل نظرية من النظريات الاجتماعية حول طبيعة الدولة[1] والدور الذي تؤهلها له هذه الطبيعة، مدخلاً مهماً في تفهم الأساس الذي تعتمد عليه فلسفات الإعلام في الاستنجاد بالدولة للاضطلاع بالدور الأساسي في العملية الإعلامية أو استبعادها بشكل شبة تام من الاضطلاع بأي دور في هذا الصدد.

ولما كانت طروحات هذه النظريات مبنية أساسا على الطروحات السابقة، حول طبيعة الإنسان وطبيعة الحقيقة، والتي تناولتها الدراسة بالنقد والمقارنة، هذا من ناحية ومبنية على استقراء الواقع من ناحية أخرى. فإن هذا يعفي

---

(1) يشير مصطلح (دولة) إلى أكثر من معنى فهو تارة يتسع ليدلل على «مجموع الأفراد الذين يحتلون منطقة معينة بصورة دائمة ومستقلة شرعياً عن أية سلطة، ولهم حكومة منظمة تأخذ على عاتقها تشريع القانون وتطبيقه على جميع الأفراد».
كارفيلد، رايموند. **العلوم السياسية**. ترجمة: فاضل زكي، ج1، بغداد: مكتبة النهضة، 1960، ص 36؛ وتارة يضيق ليشير إلى «الهيئة التي تمارس السلطة باسم الكيان الاجتماعي» وهي «الحكومة»؛ انظر: العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص 58.
ولما كان ما يهم الباحث في حديثه عن الدولة، هو دورها كسلطة ذات تأثير واضح في العملية الإعلامية التي تتم في المجتمع الذي تمارس السلطة باسمه، فإن هذا يجعل الباحث يستخدم هذا المصطلح بشكل يقترب من معناه الضيق، وهو الهيئة التي تمارس السلطة في الكيان الاجتماعي وهي الحكومة.

الباحث من التناول النقدي لهذه الطروحات ويجعله يكتفي بالإشارة لما ترتب على تبنيها في أرض الواقع الاجتماعي عامة والإعلامي خاصة من آثار سلبية.

المبحث الأول
طبيعة الدولة في الفكر الاجتماعي الليبرالي

اختلفت المقولات التي طرحها الفكر الليبرالي حول طبيعة الدولة اختلافاً واضحاً في مرحلته المحدثة عن مرحلته التقليدية، ويعود هذا الاختلاف لتباين المعطيات التاريخية والمجتمعية التي أسهمت في تشكيل كل مرحلة منهما، كما يعود لتباين المعطيات الفكرية التي استمد منها الفكر الليبرالي، في مرحلتيه هاتين، افتراضاته حول طبيعة الإنسان، وطبيعة الحقيقة. على اعتبار أن هذه الافتراضات تعد من المقدمات المهمة التي ساهمت في تشكيل نظرة كل مرحلة منهما لطبيعة الدولة، وطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق غايات الإنسان في هذا الوجود.

وفيما يلي نعرض لطروحات كل مرحلة منهما حول طبيعة الدولة، والدور الذي ينبغي أن تضطلع به في ضوء ذلك - كل في مطلب مستقل - مع إشارة سريعة لما ترتب على نظرة كل منهما إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في تحقيق غايات المجتمع في أرض الواقع.

المطلب الأول
طبيعة الدولة في الليبرالية التقليدية

أقام الفكر الليبرالي التقليدي طروحاته حول طبيعة الدولة، على ضوء ما تبناه من افتراضات حول طبيعة الإنسان وطبيعة الحقيقة، وعلى ضوء المعطيات التاريخية التي توافرت لديه حول الدور الذي قامت به الدولة عبر تاريخها السابق، والتي برزت خلال أغلب فتراته - ولا سيما فترة الحكم المطلق السابق على ظهور الفكر الليبرالي - أداة قهر وسيطرة وتسلط على غالبية رعاياها. حتى إن الفكر الليبرالي يبدو كما لو كان في مجمله رد فعل على الاستبداد السياسي للدولة آنذاك[2] وما ترتب عليه من مساوئ عديدة في حياة المجتمعات والأفراد.

---

(2) فقد أسرفت الدولة في هذه الفترة في التدخل في جميع أعمال الفرد بلا تميز بينها. =

وفيما يلي نعرض للافتراضات الأساسية التي طرحها الفكر الليبرالي حول طبيعة الدولة:

- **الدولة كيان آلي**: نظر الفكر الليبرالي إلى الدولة على أنها جهاز آلى تلتحم قطعه ببعضها البعض بفعل القوة المادية وحدها[3]، فيما يسمى بالحكومة. وهذه الحكومة ليست إلا مجموعة من الأشخاص يملكون السلطة والقدرة على اتخاذ القرار الملزم للأفراد الآخرين الذين يعيشون في إطار إقليم محدد، ويملكون سلطة استخدام القهر لإجبار الأفراد على طاعة أوامرهم، ويدعون أن استخدامهم لأدوات القهر إنما هو على أساس من الشرعية[4].

- **الدولة شر لابد منه**[5]: افترض الفكر الليبرالي، في ظل نظرته لتاريخ الدولة في الاعتداء على حقوق الفرد وحرماته، وفي ظل نظرته إلى الإنسان، على أنه كائن عقلاني وأخلاقي يدرك الحقيقة - التي هي كتاب مفتوح للجميع وليس حكراً على الصفوة - ويلتزم بها، أن هذا الجهاز الآلي «الدولة» شر لابد منه فهي شر لأن ماضيها يشير إلى أنها عدوانية، فاسدة، غير فعالة. وإن كان لابد منه لحماية مجتمع الأفراد المستقر طبيعياً من المجرمين والعدوانيين ولإنقاذه من المتضررين الذين يلجئون للانتقام بأنفسهم دون اللجوء للقانون[6].

= بصورة عرقلت تطورها نحو الرقي، وأضرت بالروح الإنتاجية فيها، وكادت أن تقضي على روح الابتكار - فاروق شلبي، مرجع سابق، ص 88.

(3) لا تخرج النظريات التي حاول خلالها المفكرون تفسير طبيعة الدولة في صورتها العامة عن احتمالين: إما أن تكون الدولة كائناً حياً. وهذا ما يعني أن الدولة هي الهدف الأساسي وليس الفرد. وأن الأفراد ليسوا إلا وسائل لتحقيق غاياتها، والاحتمال الثاني هو الذي يرى أن الدولة ليست إلا جهازا آلياً؛ انظر: العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص47-55.

(4) كامل. **دراسة في النظرية السياسية**، مرجع سابق، ص 298-299.

(5) حول هذا الافتراض انظر: مجاهد. **محاضرات في تطور الفكر السياسي الإسلامي والغربي**، مرجع سابق، ص 153-154؛ درويش، إبراهيم. **الدولة: نظريتها وتنظيمها**، دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969، ص 211؛ أبو شهيوة. **الأيديولوجيا والسياسة: دراسات في الأيديولوجيات المعاصرة**، مرجع سابق، ص 281؛ العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص 114.

(6) أبو شهيوة. **الأيديولوجيا والسياسة: دراسات في الأيديولوجيات المعاصرة**، مرجع سابق، ص281.

وهكذا فالليبرالية ترى أن الدولة التقليدية تكون في أفضل صورها عندما تحكم أقل، وتنظر إليها - على حد تعبير ادموند بيرك - على أنها تمنع مزيدا من الشر وتستطيع أن تعمل القليل الطيب، وتحذرها - على لسان بنتام - بأن «تخرس»[7].

وعلى ضوء هذه النظرية المتطرفة لطبيعة الدولة، عمل الفكر الاجتماعي الليبرالي على تضييق حدود الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة في شتى مجالات الحياة (اقتصادية، واجتماعية، وإعلامية... إلخ) والذي يمكن أن تسهم خلاله في إتاحة السبل أمام الفرد لتحقيق غاياته، في الجانب الحمائي.

وقد ترتب على هذه الافتراضات - التي حصرت على أساسها الليبرالية التقليدية دور الدولة في تحقيق غايات المجتمع في الدور الحمائي - عدة سلبيات سواء على صعيد الحياة الاجتماعية مجتمعة أو على صعيد الجانب الإعلامي منها. فعلى صعيد الحياة الاجتماعية أدى قصر تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية بناء على هذه النظرة - في الجانب الحمائي إلى استغلال قطاع صغير من أبناء المجتمع الليبرالي، وهم أبناء الطبقة الرأسمالية، للقطاع الأكبر من أبنائه وهم أبناء الطبقات العاملة. وعلى الجانب الاقتصادي أدى كف يد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية - حتى لا تقتل المنافسة الحرة المزعومة - إلى قيام أصحاب الإمكانيات المادية الضخمة من أبناء الطبقة الرأسمالية بهذا الدور عن طريق الاحتكارات الضخمة التي أقاموها.

أما على الجانب الإعلامي، فقد أدى أيضاً كف يد الدولة عن التدخل في الحريات الإعلامية إلى إساءة استخدام هذه الحريات من قبل البعض، كما أدى كف يدها عن التدخل في حرية تملك وسائل الإعلام إلى إتاحة الفرصة كاملة أمام الرأسماليين لإقامة احتكارات كبرى في هذا المجال، كادت أن تقتل السوق الحرة للأفكار والآراء والمعلومات.

---

(7) المرجع السابق، ص 282.

المطلب الثاني
طبيعة الدولة في الليبرالية المحدثة

أسهمت التطورات الفكرية والمجتمعية التي شهدها العالم الغربي في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في تعديل نظرة الفكر الليبرالي في إهابه المحدث لطبيعة الدولة. فقد أسهمت التطورات التي أدت إلى تعديل افتراضات الليبرالية التقليدية حول طبيعة الإنسان وطبيعة الحقيقة – وما تضمنه ذلك من إعادة النظر في الدور الذي يمكن للفرد المساهمة به في تحقيق الصالح العام، وإعادة النظر في حقوقه الطبيعية التي لا ينبغي المساس بها – في إعادة النظر في طبيعة الدولة، وحدود الدور الذي تؤهلها له هذه الطبيعة في القيام به في سبيل تحقيق غايات المجتمع الليبرالي.

كما أدت المساوئ التي شهدها الواقع، والتي ترتبت على حصر دور الدولة في الجانب الحمائي، بحجة أن أي تدخل خارج هذا المجال يعوق مسيرة المجتمع الطبيعية نحو التقدم[8]، إلى جعل إعادة النظر في طبيعة الدولة وفي الدور الذي يمكنها القيام به أمراً ملحاً.

الدولة وكالة إيجابية

ذهبت الليبرالية المحدثة – في ضوء ما سبق - إلى أن الدولة وكالة إيجابية يمكنها أن تسهم في تمكين أفرادها من التمتع بحرياتهم بشكل فعال[9] لا الوقوف فقط عند حد الالتزام السلبي بعدم التدخل في هذه الحريات[10]. مما يعني أنها لم تعد تنظر إلى الدولة كأداة حراسة. وإنما أصبحت تنظر إليها كأداة يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في تحقيق رفاهية المجتمع الليبرالي[11].

---

(8) عبد البديع، أحمد عباس. **تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1971، ص 94–95.

(9) سباين. **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، الكتاب الرابع، ص 967؛ جابر. **النظريات السياسية**، مرجع سابق، ص 93.

(10) عصفور. **الحرية في الفكرين الديموقراطي والاشتراكي**. مرجع سابق، ص 275؛ انظر كذلك، سباين. **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، الكتاب الرابع، ص 960.

(11) انظر : محمد ممدوح العربي، مرجع سابق، ص 277. =

وفي سبيل ذلك أعطت الليبرالية المحدثة للدولة الحق في التدخل في شتى مناحي الحياة الاجتماعية «اقتصادية إعلامية... إلخ» بالصورة التي تدعم الحريات الإيجابية، وتسهم في تحقيق الرفاهية العامة. بشرط إلا يترتب على تدخلها في هذه المناحي الحياتية شرور أسوأ مما تزيل[12].

ورغم وجاهة التصور الجديد الذي تبنته الليبرالية المحدثة لطبيعة الدولة كوكالة إيجابية، ومعقولية الدور الذي ألقته على عاتقها في سبيل تحقيق رفاهية المجتمع الليبرالي، إلا أن هذا الدور الذي أُلقي على كاهل الدولة - في ضوء هذا التصور الجديد - لم يثمر النتائج المرجوة منه مما أسهم في ظهور تيار فكري جديد[13] يرفض النظر إلى الدولة كوكالة إيجابية، وينسب إليها كافة الأزمات والمشكلات التي شهدتها البلدان الرأسمالية منذ سبعينيات هذا القرن، ويطالب بحصر دورها في المجال الحمائي. وهذا ما سنعرض له بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

أما على المستوى الإعلامي[14] فلم يشهد الواقع أيضاً تدخلاً فاعلاً من قبل الدولة للقضاء على سلبيات الحرية المبالغ فيها في التصور الكلاسيكي، وظلت الاحتكارات عاملاً مهدداً للتعددية والتنوع وحق الفرد في التعبير عن رأيه، بل شهدت انجلترا وأميركا استفحالاً واضحاً لهذه الاحتكارات[15]، وإن كان هذا لا ينفي أن هناك بلدانا ليبرالية كان للدولة دور واضح في ضرب الاحتكارات بها،

= وفي هذا الصدد استبدل تعبير «الدولة الحارسة» الذي كان يدلل على دور الدولة في الليبرالية التقليدية، بتعبير جديد هو «الدولة الحاضنة» ليشير إلى دورها في الليبرالية المحدثة؛ انظر: فلامان، موريس. **الليبرالية المعاصرة، ترجمة تمام الساحلي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 47-48.

(12) سباين. **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، الكتاب الرابع، ص 967.

(13) حول هذا التيار الفكري الجديد، انظر: زكي، رمزي. **الليبرالية المتوحشة**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993، ص 24-27.

(14) سوف يستعرض الباحث انعكاسات الدور الذي أعطته الليبرالية المحدثة للدولة على الفكر والواقع الإعلامي بالتفصيل في الباب التالي.

(15) حول استفحال الاحتكارات في أميركا، انظر: البادي. «مشكلة الاحتكار الصحفي في المجتمع الرأسمالي»، مرجع سابق، ص 192. =

ومن ثم الحفاظ بقدر الامكان على التعددية والتنوع، وتعد فرنسا نموذجاً بارزاً في هذا الصدد[16].

المبحث الثاني
طبيعة الدولة في الفكرين الاجتماعيين الاشتراكي والتنموي

المطلب الأول
طبيعة الدولة في الفكر الاجتماعي الاشتراكي

يتطلب الحديث عن طبيعة الدولة في الفكر الاشتراكي استعراض التصور العام الذي تتبناه الماركسية لطبيعة الدولة، ثم تبين رؤيتها للملامح التي تميز الدولة، والدور الذي تقوم به في المراحل التاريخية الثلاث التي يمر بها تطور التاريخ البشري وهي المرحلة الاستغلالية وتشمل: المجتمع العبودي، والمجتمع الإقطاعي، والمجتمع الرأسمالي. والمرحلة الاشتراكية، والمرحلة الشيوعية، وانعكاس هذه الرؤية على الواقع الإعلامي في البلدان التي طبقت الفكر الاشتراكي.

أولاً: الملامح العامة لطبيعة الدولة

تنظر الماركسية – مثلها في ذلك مثل الليبرالية – إلى الدولة على أنها كيان آلي. وهذا الكيان – كما ترى الماركسية – ظهر إلى الوجود مع ظهور المجتمع الطبقي، وهو بمثابة قوة مادية، أو بمعنى أخر أداة قهر تمارس خلالها الطبقة المسيطرة اقتصادياً هيمنتها على الطبقات الأخرى[17].

= وحول استفحالها في انجلترا، انظر: صالح، سليمان. «الإعلام الدولي وسيطرة الشركات متعددة الجنسية». **مجلة الدراسات الإعلامية**، عدد (67)، القاهرة: المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية، (ابريل، يونيو 1992)، ص 14.

(16) حول القوانين التي سنتها فرنسا لمواجهة ظاهرة الاحتكار الإعلامي انظر: حمزة، عبد اللطيف. **أزمة الضمير الصحفي**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1960)، ص 12.

(17) حول نظرة الماركسية للدولة كأداة قهر انظر: C. W. Mills, *op. cit.*, p. 89.
F. S. Siebert, T. Peterson, and W. Schramm, *op. cit.*, p. 110.
العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص 55.

وعلى ضوء ذلك وصف ماركس السلطة السياسية للدولة بأنها سلطة منظمة لطبقة من أجل اضطهاد الطبقة أو الطبقات الأخرى[18] ذلك لأن هذه السلطة لا تمثل مصالح المجموع بل تمثل مصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً. وهي في سبيل سعيها لتحقيق مصالح الطبقة التي تمثلها، لا تتورع عن استخدام القوة لكبت باقي الطبقات، وإخضاعها. كما أنها تستخدم للغرض نفسه الهيئات البرلمانية، والأجهزة الإدارية. وما دونهما من الهيئات التي تشكل معاً السلطة السياسية للدولة[19].

ثانياً: ملامح الدولة في المراحل التاريخية المختلفة

أ - **المرحلة الاستغلالية**: ترى الماركسية أن الدولة في هذه المرحلة التاريخية ليست إلا أداة لحماية وتحقيق مصالح الطبقة الحاكمة، من خلال ما تقوم به من وظائف داخلياً وخارجياً. وإن كانت الوظائف الداخلية هي الأساس، وهي التي تقرر جميع الشؤون الخارجية للدولة[20].

ويمكن إيجاز وظيفتها الداخلية في العمل على إخضاع الطبقة المُستَغَلَة لمجموعة من الممثلين للطبقة المسيطرة[21] وهي على المستوى الخارجي أداة مهمة في الاستيلاء على أرض الدول الأخرى وإخضاعها لاستغلالها، كما أنها أداة لصد أي عدوان خارجي على أرضها[22].

ب - **المرحلة الانتقالية «الاشتراكية»**: تقع هذه الفترة ما بين بداية التحول من المجتمع الرأسمالي إلى اكتمال مرحلة بناء المجتمع الشيوعي. وهذه الفترة هي ما يطلق عليها «المرحلة الاشتراكية» وخلال هذه الفترة تتم مجموعة من

---

(18) ماركس - انجلز. **بيان الحزب الشيوعي**، مرجع سابق، ص 67.

(19) افاناسييف، مرجع سابق، ص 278؛ انظر أيضاً: رحيم، كمال صلاح محمد. **السلطة في الفكرين الإسلامي والماركسي: دراسة مقارنة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987، ص201-202.

(20) افاناسييف، مرجع سابق، ص 279 .

(21) كوتافين. **معلومات أساسية عن الدولة والقانون السوفياتيتين**، مرجع سابق، ص 22. افانا سييف، مرجع سابق، ص 280.

(22) المرجع السابق، ص 280.

التحولات الثورية، لا يمكن أن تكون الدولة خلالها إلا أداة في يد الطبقة المسيطرة وهي «طبقة البروليتاريا» بالصورة التي تمكنها من التعجيل بإقامة المجتمع الشيوعي. وإن كانت الدولة في هذه الحالة تختلف عن مثيلاتها في المرحلة التاريخية السابقة فيما يتعلق بطبيعتها الطبقية، وأشكال تنظيمها، والدور الذي تلعبه.

فإذا كانت الدولة في المرحلة الاستغلالية أداة لإخضاع الكثرة لإرادة القلة. فإن دولة ديكتاتورية البروليتاريا هي نظام حكم الطبقة العاملة التي تحطم بالتعاون مع أقسام الشعب العامل الأخرى استغلال القلة. وتبني مجتمعاً لا توجد به طبقات متفاوتة[23] بل ليس به طبقات من أساسه[24]. كما أنها معجل لحركة التاريخ الذي يسير بشكل حتمي نحو المرحلة العليا منه - المرحلة الشيوعية - والتي تزول عندها كل أشكال الاضطهاد والاستغلال التي قد تلجأ إليها الدولة، ويتحقق فيها من ثم الحرية الحقيقية التي ينشدها كل إنسان. وهذا ما يجعل أي قهر أو عنف من دولة ديكتاتورية البروليتاريا أمراً مبرراً مادام ذلك لا يعدو أن يكون ضرورة مؤقتة تفرضها عملية التعجيل بالوصول إلى المجتمع الفردوسي[25].

جـ - **المرحلة الشيوعية**: تعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة العليا في التاريخ البشري. والتي يحقق الإنسان خلالها حريته الحقيقية، وتنتفي فيها شتى أشكال الاضطهاد الصادرة من قبل الدولة.

وحالما يُقضى على الحكم الطبقي - كما يقول أنجلز: «وعلى تصارع البقاء

---

(23) كوتافين. **معلومات أساسية عن الدولة والقانون السوفياتيتين**، مرجع سابق، ص 22.

(24) ذلك لأن طبقة البروليتاريا نفسها سوف تختفي عند تحقيق النصر/
R. C.Tucker (ed.), *The Marx - Engels Reader* , 2nd edition, (New York: W. W. Norton & Company 1978), p. 134.

(25) وهذا ما جعل ماركس يقول في كتابة **نقد برنامج حوته** في عام 1875: «بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي، تقع مرحلة تطور المجتمع الرأسمالي تحولاً فورياً إلى المجتمع الشيوعي. وتناسبها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا».
بوبوف. **دراسات في الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق، ص 135.

الفردي المستند إلى فوضى الإنتاج الموجودة لدينا، وعلى التصادم والتطرف الناشئ عن هذه الأسباب. حالما يُقضى على كل ذلك لا يبقى شيء يحتاج إلى الضغط والإخضاع، عندها تصبح الدولة، قوة إخضاعية خاصة، غير ضرورية على الإطلاق. فالعمل الأول الذي تقوم به الدولة وتجعل نفسها بواسطته الممثل الحقيقي للمجتمع كله - أي وضع يدها على أساليب الإنتاج باسم المجتمع - هذا العمل بالذات هو في الوقت نفسه آخر عمل مستقل تقوم به الدولة. ويصبح بالتالي تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية، أمراً سطحياً، وبعد هذا يزول من تلقاء نفسه، وتحل محل حكم الأشخاص إدارة الأشياء.. الدولة لم يقض عليها، لقد ماتت تلقائياً»[26].

وإذا كان ماركس وأنجلز يذهبان إلى أن الدولة ستذبل سريعاً بمجرد اختفاء التناقضات الطبقية، فإن تروتسكى ولينين يذهبان إلى أن الدولة سوف يتم إخمادها تدريجياً[27].

أما ستالين فقد وضع عقيدة جديدة للدولة، حيث رأى أن قوة الدولة وجيشها وشرطتها، سوف تظل هناك حاجة لهما ما دام الاتحاد السوفياتي محاطاً بالقوى الرأسمالية[28].

تقويم رؤية الماركسية لطبيعة الدولة

الواقع أن رؤية الماركسية لطبيعة الدولة واجهت عدة انتقادات نافذة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- أن نظرة الماركسية للدولة مفرطة التبسيط لدرجة خطيرة فلم تعد الدولة في البلدان الديموقراطية تلك الأداة أو اللجنة التنفيذية للطبقة المسيطرة. ولكنها أداة أية طبقة أو تحالف طبقي ينجح في كسب ثقة الناخبين.

---

(26) ملحم قربان. **القوة**، مرجع سابق، ص 251-252.

(27) تشاتل - ديهمل. **تاريخ الأفكار السياسية**، مرجع سابق، ص 359.

(28) كوتافين. **معلومات أساسية عن الدولة والقانون السوفياتيين**، مرجع سابق، ص 25
انظر أيضاً: F. S. Siebert, T. Peterson, and W. Schramm, *op. cit.*, p. 114.

فأحيانا ينجح كبار العمال، وأحياناً أخرى ينجح الفلاحون أو العمال أو التحالف القائم بينهما[29].

- أن رؤية الماركسية المتعلقة باتساع الصراع الطبقي المفضي إلى المرحلة الاشتراكية، لم تتحقق والعكس هو الذي تحقق. فقد استطاعت البرجوازية إعادة توزيع الدخل القومي لصالح مجموع المواطنين بما فيهم البروليتاريا - وإن كانت احتفظت بالنصيب الأكبر، إلا أنها سيطرت بذلك على الصراع الطبقي. وهذا ما ينفي، إلى حد ما، النظر إلى الدولة باعتبارها أداة قهر واستغلال في يد الطبقة السيدة على الطبقة المسودة[30].
- فيما يتعلق بالقول بزوال الدولة «كأداة قهر» في المرحلة الشيوعية، مردود عليه بأنه في كل الأحداث ينبغي أن تكون للمجتمع المعقد ورهن إشارته بعض أدوات القمع، التي تمنع وصول الصراعات إلى نقطة الاشتعال، وتكون في الوقت نفسه حارساً أميناً على المصالح العامة، وهذا الصراع أمر وارد جداً لأن الحاجات غير محدودة والموارد محدودة، مما يعد عاملاً فعالاً في إيجاد مثل هذا الصراع[31].
- إذا كان بلوغ التطور الاقتصادي - بالشكل الذي يسمح بالإشباع التام للأفراد كافة في المجتمع الاشتراكي، يعتمد بشكل أساسي على جهاز الدولة. فإنه من غير المنظور استمرار هذه الوفرة في الطور الشيوعي بدون تخطيط وتنسيق عام وشامل، وهذا يقتضي وجود الدولة بالضرورة[32].

وقد برهن واقع الدول الاشتراكية، وحتى هذه اللحظة - بالنسبة للدول التي لازالت تتمسك بالتطبيق الاشتراكي - على أن زوال الدولة إنما هو مجرد افتراض نظري لا أساس له من الواقع، وأنه لا يعدو أن يكون حلماً جميلاً

---

(29) هوك. **التراث الغامض: ماركس والماركسية**، مرجع سابق، ص 68.

(30) عبد الماجد. «الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية»، مرجع سابق، ص 110.

(31) هوك. **التراث الغامض: ماركس والماركسية**، مرجع سابق، ص 70.

(32) حجي، طارق. **نقد الماركسية، الطبعة الرابعة**، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1989، ص41.

بزوال القهر والاستغلال الذي عانته البشرية في كثير من مراحل تاريخها على يد السلطة الممثلة في الدولة.

وبرهن الواقع الإعلامي - وكما سنعرض لذلك بشيء من التفصيل في الباب التالي - على أن الدولة في المرحلة الاشتراكية اتخذت من وسائل الإعلام أداة مهمة من أدوات تدعيم قوتها وسيطرتها حتى بعد القضاء على كل أثر للبرجوازية في مجتمعاتها، بل انحرف بعض قادة هذه البلدان في استخدامهم للسلطات الممنوحة لهم إلى هذه الوسائل، بالصورة التي تخدم أهدافهم الذاتية وعلى رأسها بقاؤهم في مواقع السلطة[33].

المطلب الثاني
طبيعة الدولة في الفكر الاجتماعي التنموي

يتطلب فهم طبيعة الدولة في الفكر الاجتماعي التنموي تفهم واقع مجتمعات العالم النامي، والغايات التي تسعى إلى تحقيقها. وما بين واقع هذه المجتمعات وبين غاياتها يمكن تلمس طبيعة الدولة التي رأي الفكر التنموي أنها تناسب هذا الواقع، ويمكنها تطويره إلى الأفضل.

ولما كان الباحث قد أستعرض الغايات التي تسعى إليها المجتمعات النامية في الباب السابق، والتي يمكن إجمالها في اللحاق بركب العالم المتقدم، فإن الحديث هنا يقتصر على استعراض سريع لأهم الملامح التي يتسم بها واقع هذه المجتمعات، وما ينبغي أن تكون عليه طبيعة الدولة في هذه المجتمعات حتى يمكنها تحقيق هذه الغايات.

واقع مجتمعات العالم النامي

يتسم الواقع الذي تعيشه أغلب بلدان العالم النامي، بالتشابه في عدد من الصفات والظروف التي تجعل إطلاق وصف واحد على هذه البلدان أمراً لا يفتقر إلى الدقة.

---

(33) انظر: محمد، محمد سيد. **الإعلام والتنمية**، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 1985، ص 153.

فأغلب هذه البلدان مازالت شابة وهشة وأغلبية شعوبها - كما ذكرنا سلفاً - أمية، وتفتقر إلى المؤسسات المستقرة[34].

كما أن انتماءات أبنائها للجنس أو الدين أو الجماعة أو القبيلة أو العشيرة، قد تفوق انتماءهم للدولة[35] وقد أنعكس ذلك - وبشكل تلقائي - في غياب الشعور بالمواطنة، التي هي أساس وحدة أي مجتمع وأيضاً غياب التراكم الحضاري بين أفراد المجتمع الواحد[36] .

ومن السمات التي تميز هذه البلدان أيضاً : الضعف الاقتصادي، وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية بها على التنافس مع الشركات الدولية أو على الحلول محل بعض مشروعاتها[37] كذلك غياب بعض مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق مصالح الأفراد بشكل مستقل عن الدولة. وهذه المؤسسات إذا ما وُجدت، فإنها تعاني غالباً من الضعف وعدم التنظيم. وهذه الوضعية تعود إلى ما ذكرناه سلفاً حول حداثة استقلال هذه المجتمعات، وعدم وجود روح الاندماج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الكثير منها، نتيجة لوجود الصراعات الطائفية والعرقية[38].

طبيعة الدولة التي تناسب واقع مجتمعات العالم الثالث

لا يختلف الفكر الاجتماعي التنموي عن الفكر الاجتماعي الليبرالي أو الاشتراكي في النظر إلى الدولة على أنها «كيان آلي» أو «أداة اصطناعية» لها دور محدد في تحقيق غايات المجتمع العليا. وإنما اختلف هذا الفكر عنها في طرحه للدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الأداة في تحقيق غايات المجتمع النامي. وقد

---

(34) انظر: R. Tatarian, *op. cit.*, p. 43.
حول انعكاسات هذه التعددية على وحدة الدولة في أفريقيا على سبيل المثال انظر: حسن. «الأيديولوجيا والتنمية في أفريقيا»، مرجع سابق، ص 27، 35.

(35) العزي. **الديكتاتورية والاستبدادية والديموقراطية والعالم الثالث**، مرجع سابق، ص 73.

(36) المرجع السابق، ص 73.

(37) مصطفى كامل. **دراسة في النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 387.**

(38) العزي. **الديكتاتورية والاستبدادية والديموقراطية والعالم الثالث**، مرجع سابق، ص 74.

جاء هذا الاختلاف كنتيجة للسمات الخاصة التي يتسم بها الإنسان في هذه المجتمعات، وللظروف التاريخية والمجتمعية التي تعيشها هذه البلدان، وكنتيجة أيضاً لفهم الفكر التنموي لطبيعة الحقيقة ومن يمتلكها.

وقد كان من الطبيعي - في ضوء كل ذلك - أن ينظر الفكر الاجتماعي التنموي للدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة، بقيادة النخبة المثقفة ذات الدراية الكاملة بسبل التنمية، في تحقيق غايات المجتمع النامي، على أنه دور قيادي. فمن خلالها يستطيع المجتمع أن يحقق تكامله وأن ينصهر في كل واحد[39] ومن خلال جهازها الحكومي يمكن قيادة عملية التنمية[40] في شتى مناحيها «السياسية، الاقتصادية، الإعلامية... إلخ» بالشكل الذي يحقق استقرار المجتمع من ناحية، ويقود خطاه نحو التقدم من ناحية أخرى.

وهذا لا يعني أن دور الدولة سيظل دائماً أبداً يأخذ هذا الشكل القيادي. وإنما سوف ينتقل زمام المبادرة رويداً رويداً من يد الدولة إلى يد الأفراد، بشكل يتناسب طردياً مع اقتراب هذه المجتمعات من تحقيق التقدم.

ورغم مرور ردح من الزمان إلا أن الصلاحيات الواسعة التي منحت للدولة لتحقيق الأهداف التنموية لم تستخدم في تحقيق أهداف التنمية بقدر ما استخدمت في تحقيق الأهداف الذاتية للقابضين على زمام السلطة المتمتعين بهذه الصلاحيات. ولم يتحقق التقدم المنشود لأغلب هذه البلدان، ولا تحقق في الآن نفسه انتقال زمام السلطة من يد الدولة إلى يد الأفراد.

المبحث الثالث
طبيعة الدولة في الفكر الاجتماعي الإسلامي

ينظر الفكر الإسلامي - مثله في ذلك مثل نظريات الفكر الاجتماعي الوضعي محور اهتمام هذه الدراسة - إلى الدولة على أنها أداة أو «كيان آلي»

---

(39) أبو زيد. **الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية**، مرجع سابق، ص 30.

(40) إبراهيم، عبد الوهاب. **مقومات التنمية في العالم الثالث: مع دراسة للحالة المصرية، رؤية من وجهة نظر علم الاجتماع**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984، ص 103.

يصمم للقيام بمهام معينة[41] ولا ينظر إليها على أنها غاية في ذاتها، ورغم ما يبدو من اتفاق ظاهري بين نظرة الفكر الإسلامي هذه إلى طبيعة الدولة وبين نظرة مدارس الفكر الوضعي. إلا أن الاختلاف بينهما، فيما يتعلق بالمهام الملقاة على عاتق هذه الأداة الاصطناعية «الدولة»، اختلاف بين.

فالغايات التي تسعى الدولة في جميع النظريات الوضعية للإسهام في تحقيقها من خلال الاضطلاع بهذه المهام، هي غايات الكوزمولوجيا العلمانية المنحصرة في حيز هذه الدنيا. بينما الغايات التي تسعى الدولة المسلمة للإسهام في تحقيقها، هي غايات لا تقف عند حيز هذه الدنيا وحدها وإنما تمتد للآخرة. بل وتعد الآخرة هي الغاية الرئيسية[42]. كما أن السبل التي تسعى خلالها الدولة في شتى النظريات الاجتماعية الوضعية للإسهام في تحقيق هذه الغايات، هي سبل تتبدل وتدور في فلك المصالح التي ترى الدولة أنها محققة لأهدافها حيثما دارت، حتى لو خالفت في ذلك أبسط القواعد الأخلاقية[43] أما السبل التي تسعى خلالها الدولة المسلمة لتحقيق أهدافها فهي في ملامحها العامة محددة، وأبدية، لا تتغير بتغير الزمان أو المكان ولا مجال أمامها للخروج عن

---

(41) الريس، محمد ضياء الدين. **النظريات السياسية الإسلامية**، ط6، القاهرة مكتبة دار التراث، 1976، ص 303.
«رغم أن الدولة المسلمة ليست فريضة قرآنية ولا ركناً من أركان «الدين» إلا أنه لا سبيل في حال غيابها إلى الوفاء بكل الفرائض القرآنية الاجتماعية والواجبات الإسلامية الكفائية التي يقع الإثم بالتقصير فيها على الأمة جمعاء، والتي كانت لذلك أكبر من فروض الأعيان .. فوجوب «الدولة» إسلامياً راجع إلى كونها مما لا سبيل إلى أداء الواجب الديني إلا به... ومن هنا تأتي علاقتها؛ وعلاقة «السياسة بالدين» في منهج الإسلام. إنها «واجب مدني» اقتضاه ويقتضيه «الواجب الديني» الذي فرضه الله - سبحانه وتعالى - على المؤمنين بالإسلام، والمشتمل على تحقيق الخير للإنسان في هذه الحياة».
عمارة، محمد. **الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية**، القاهرة: دار الشروق، 1988، ص 210.

(42) فدولة الإسلام تنظر في إعمالها إلى الآخرة على أنها الغاية، وتقوم بكل أعمال الخير التي يأمر بها الدين، والتي تؤدي إلى رضوان الله وتحقيق المطالب الروحية الإنسانية.
الريس. **النظريات السياسية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 384.

(43) عبد الماجد. «الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية»، مرجع سابق، ص 371-372.

الأخلاقيات التي يأمر الإسلام بها قيد أنملة، وإن خرجت فهي في هذه الحالة تخرج عن صفتها كدولة إسلامية[44] وذلك في شتى تفاعلاتها مع مواطنيها، أو مع غيرها من الدول أو غيرها من الشعوب، وفي مناحي الحياة كافة «سياسية، اقتصادية، إعلامية... إلخ».

دولة الإسلام دولة عقائدية وأخلاقية

يمكن القول أن أهم سمتين تميزان طبيعة الدولة المسلمة عن غيرها من الدول العلمانية، وتنعكسان على طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه في العملية الإعلامية في المجتمع المسلم هما كونها:

أ - **دولة عقائدية**: وهي كدولة عقائدية تتمثل جماع مهامها في تمكين الفرد المسلم من اجتياز الاختبار الدنيوي، والوصول إلى يوم الحساب مؤدياً لفروض دينه، بعيداً عن ارتكاب ما حرمه الله[45]، وذلك من خلال المساهمة في بناء ذلك الفرد المسلم العالم بأمور دينه العامل بها، والمساهمة في تهيئة المناخ الذي يمكنه من الاضطلاع بما عليه من مهام يفرضها عليه إيمانه، والذي يُقوم أى انحراف من قبله عن السلوك الإيماني القويم المنتظر منه.

ولا تقف انعكاسات سمة العقائدية - التي تتمحور حولها وظائف الدولة المسلمة - عند الاضطلاع بهذا الدور وإنما تمتد إلى ضرورة اضطلاعها بمهام الدعوة لهذه العقيدة في المحيط الخارجي، فهي دولة أمة الشهادة ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143]. وحمايتها من أي طعن أو تشويه والرد على الافتراءات التي تثار حولها بالسبل المناسبة[46].

---

(44) فالإسلام لا يعتبر اسماً بل صفة، تطلق على كل من اتخذ هذا الدين محوراً لحياته سواء أكان فرداً أم جماعة أم دولة.
انظر في هذا المعنى: قطب، سيد. **في ظلال القرآن**، مج1، ط16، القاهرة: دار الشروق، 1983، ص 533.

(45) انظر: عبد الخالق، نيفين. «المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1983)، ص 8.

(46) سوف يعرض الباحث لهذه المهام بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

وتعد هذه السمة المحدد الأساسي لحدود تدخل الدولة في تأطير العملية الإعلامية في المجتمع المسلم.

ب - **دولة أخلاقية**: ودولة الاسلام هنا من حيث الوسائل التي تستخدمها للاضطلاع بمهامها المناطة بها في المجتمع المسلم، بل في المجتمع الدولي، هي دولة أخلاقية، أي أنها دولة تلتزم في استخدامها لهذه الوسائل في تحقيق أغراضها بأخلاقيات الشرع الحنيف. وهذا ما يجعل علاقة هذه الدولة بأفرادها ومؤسسات المجتمع المدني فيها بل بالدول المحيطة بها محكومة بهذه الأخلاقيات[47] ولا مجال أمامها للعدوان عليها بحجة اقتضاء المصلحة، اللهم إلا في الاستثناءات التي حددتها الشريعة. وأي خروج من قبلها عن هذه القواعد الأخلاقية هو خروج - كما ذكرنا تواً - عن صفاتها كدولة إسلامية.

وهذا يعني فيما يتعلق بالمجال الإعلامي أن هذه السمة لابد أن تحكم تدخل الدولة في تحديد الإطار الأمثل لحرية الممارسة الإعلامية ولحرية تملك وسائل الإعلام. ولابد أن تمثل الإطار الذي يحكم المواد التي تبثها هذه الوسائل؛ والأغراض التي تسعى لتحقيقها من خلال بثها. ليست فقط على المستوى الداخلي وإنما أيضاً على المستوى الدولي.

وعموماً يمكن حصر أهم سمات الدولة المسلمة والتي تميزها عن غيرها من الدول فيما يلي:

- إن الله سبحانه وتعالى غايتها والقرآن كما تنزّل على النبي ﷺ دستورها الوحيد.
- إن كلمات الله هي الشرع الوحيد وليس للجماعة أن تُجرى بها غير شرع الله.
- إن وظيفة دستور الحكومة وشكلها وأحكامها أبدية ولا يمكن تغييرها كيفما تغير الزمان أو المكان

---

(47) انظر في ذلك: رضوان. **النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 113، 114؛ الريس. **النظريات السياسية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 384.

- إن الغاية من الحكومة هي إقامة الدين وتنفيذ كلمات الله[48].

وهكذا فالدور الذي ينبغي أن تقوم به الدولة المسلمة في شتى مناحي الحياة «سياسية، اقتصادية، إعلامية... إلخ» لا يقف عند حدود الغايات الدنيوية العاجلة، وإنما يتحدد أساساً تبعاً لمصالح الدين التي تستبطن في جوهرها مصالح الدنيا والآخرة.

والدولة المسلمة في ترسيمها لحدود هذا الدور، وسبل الاضطلاع به في شتى مناحي الحياة، محكومة بقواعد الشرع وأخلاقياته، وأي خروج منها عن حدود الشرع، يعد خروجاً عن صفتها كدولة مسلمة، وأي انغماس من قبلها في تحقيق المصالح الدنيوية لأفرادها على حساب المصالح الأخروية يجعلها أقرب للدولة العلمانية منها للدولة المسلمة.

* * *

من خلال استعراضنا السريع لطروحات النظريات الاجتماعية المختلفة بما فيها الإسلامية، حول طبيعة الدولة، والدور الذي تؤهلها طبيعتها هذه للاضطلاع به، في ميدان الإعلام وشتى ميادين الحياة، والذي سنعرض له بشيء من التفصيل في الفصل الثاني يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- هناك اتفاق بين النظريات الاجتماعية - محور دراستنا - بما فيها النظرية الإسلامية على النظر إلى الدولة على أنها أداة أو وسيلة وليست غاية في ذاتها.
- إنه رغم الاتفاق على النظر إلى الدولة على أنها وسيلة، إلا أن النظريات الوضعية تختلف عن النظرية الإسلامية في تحديد الغايات المطلوب من هذه الوسيلة الإسهام في تحقيقها. وهذا ما يجعل الدور المطلوب منها الإسهام بها في ميدان الإعلام وباقي ميادين الحياة مغايراً إلى حد كبير للدور المناط بالدولة في النظريات الوضعية.
- إن سبل قيام الدولة بدورها في تحقيق غايات المجتمع المسلم محددة

(48) انظر: جمال الدين، عبد الله محمد. **نظام الدولة في الإسلام**، د.ن، 1983، ص 183.

بقواعد الشرع وأخلاقياته، ولا مجال لأن تستخدم الأداة الإعلامية أو أي أداة أخرى من الأدوات المتاحة لها استخداما يخالفها. حتى لو بدا أن المصلحة تقتضي ذلك، وهذا لا شك يجعل الدولة المسلمة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الدولة العلمانية في شتى النظريات الاجتماعية الوضعية، التي تجعل من مصالحها المعيار الأساسي الذي تقيس عليه كيفية استغلالها لإمكاناتها الإعلامية وغيرها من الإمكانات التي ترى أن استخدامها يحقق هذه المصالح.

- إن حدود تدخل الدولة المسلمة في العملية الإعلامية محكوم بغايات الإسلام وقواعده وأخلاقياته، وهي أمور ثابتة، وليس عرضة للتغيير تبعاً للزمان أو المكان، أو تبعاً لوجهة نظر مفكر أو فليسوف، أو هوى حاكم أو سلطان.